

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير علمي عن مدى صلاحية الفصل الثاني للأطروحة

تميزت خطة الأطروحة بقدرة تحليلية منظومية عالية في بناء إطار نظري متكامل يدمج بين ثلاث نظريات (RBV) ، TOE ، النظرية المؤسسية) في نموذج تفسيري واحد، مع تفكيك دقيق لأبعاد المتغيرات الأربعة لكل من الذكاء الاصطناعي وسلسلة القيمة التشغيلية، مما يعكس نضجاً فكرياً استثنائياً. كما تميزت الخطة بتحديد فجوة بحثية متعددة المستويات (سياقية، نظرية، منهجية، تطبيقية، تحليلية) وصياغة دقيقة لمشكلة الدراسة انطلاقاً من تقارير رسمية وأسئلة بحثية متفرعة (8 أسئلة)، مع إبراز الإسهامات على أربعة مستويات بشكل غير مسبوق في أدبيات الدراسات السابقة. إضافة إلى ذلك، تميزت الخطة بتفصيل منهجي استثنائي يشمل تصميماً مختلطاً (تفسيري تسلسلي) مع أربعة مستويات للدمج، وإجراءات صارمة للصدق والثبات، وبروتوكول متكامل للمقابلات المعمقة، وخطة وصول ميداني متعددة المسارات، وخطط طوارئ أربعة، وتقييم منهجي للمخاطر.

رغم الجهد النظري الكبير، فإن نقد الدراسات السابقة في الجدول المقارن بقي في إطار وصفي-مقارن يُلخّص أوجه الاتفاق والاختلاف، دون انتقال حقيقي إلى تحليل نقدي متعمق يكشف نواحي القصور الجوهرية في كل دراسة من حيث منهجيتها وحدود عيناتها وافتراساتها النظرية وملاءمتها للسياق الحكومي، كما افتقرت الخطة إلى جدول نقدي موجز يركز على نقاط الضعف في الدراسات السابقة بشكل مستقل ومحدد، واكتفت بالمقارنة العامة. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن الرابط العضوي بين الإطار النظري والمنهجية واضحاً بما يكفي في كيفية ترجمة أبعاد النظريات الثلاث إلى متغيرات قابلة للقياس، وكيفية استخدام النظرية المؤسسية لتفسير الفروق بين فئات المؤسسات الحكومية الثلاث في تحليل المجموعات المتعددة. كما أن بعض المصطلحات بحاجة إلى مزيد من الضبط المفاهيمي، خاصة التمييز بين "سلسلة القيمة التشغيلية" في السياق الحكومي و"سلسلة القيمة" الكلاسيكية لبورتر، وكيفية تكييف أبعادها الأربعة مع طبيعة العمل الحكومي المختلفة في دوافع التبني والقيود التشريعية وطبيعة القيمة المستهدفة.

رغم هذه الملاحظات، تبقى خطة الأطروحة عملاً أكاديمياً استثنائياً في مستوى الطرح النظري والعمق التحليلي والصرامة المنهجية، وتعد من أفضل الخطط التي تعكس نضجاً فكرياً وقدرة على الإسهام الأصيل في الأدبيات العلمية، وتُظهر وعياً

أكاديمياً رفيعاً وتمكناً استثنائياً من أدوات البحث العلمي. إن إصلاح القصور المذكور - بتعميق التحليل النقدي للدراسات السابقة مع إرفاق جدول نقدي موجز، وتوضيح الرابط العضوي بين النظرية والمنهجية في ضوء خصوصية القطاع الحكومي، وضبط المصطلحات المفاهيمية بما يتناسب مع السياق السعودي - سيرفع هذه الأطروحة إلى مصاف الأعمال الرائدة في مجال التحول الرقمي الحكومي والذكاء الاصطناعي. نُشجّع الباحثة على مواصلة مسارها البحثي بإصرار وعزيمة، فما أنجزته يمثل نموذجاً يُحتذى به في الجدية الأكاديمية والتفكير المنظومي.

نتمنى بك التوفيق والسداد.